



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

التعليم العالي وسوق العمل: محورية التعليم العالي في بلد سلعته بنيه

كلمة رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

الجامعة الإسلامية في لبنان
٢ حزيران ٢٠١٢ | صور - لبنان

قائمة المحتويات

٢	I. مقدمة: وشوشات الأمانة.....
٣	II. الإشكالية.....
٤	III. التنمية واللاعبون.....
٥	IV. الأزمة بالأرقام: ملامح ومضاعفات.....
٧	V. فماذا بوسع التعليم العالي أن يفعل؟.....
١٠	VI. مصفوفة التحديات المعاصرة.....
١٢	VII. الخلاصة.....

١. مقدمة: وشوشات الأمكنة

إن كان من حق شاعر أن يحيي رعاية "جبل التوباد" للطفولة، ومن حق آخر أن يستندي الغيث حيناً لزمان الوصل بالأندلس، فلكل إنسان مكان وزمان يحفظان له أشياء وأشياء، حيث يصدق القول:

" قد يهون العمر إلا ساعةً وتهون الأرض إلا موضعاً "

ففي هذا المكان أكثر من شيء عزيز، فمن على التلة الرملية فوق، كنا (ندحرج) أجسادنا الصغيرة إلى تحت، ملعبنا، والألعاب متعددة. وإذ يشتد الحر، فالبحر ملاذنا ومسبحنا. وعندما يقترب منا الغروب نعود إلى التل إما تسابقاً أو (تعمشاً) بالرمال التي (تزحط) فينا إلى تحت. ومن أعلى التل (تتفرج) على امرأة، أو أكثر، تشعل شمعة على الضريح المشهور بالنبي إسماعيل.

وفي ريعان الصبا - ربما في العاشرة أو تزيد قليلاً - أقيمت فوق التل قاعات رياضية إلى جانب الشارع. وفي الجهة الجنوبية صفوف دراسة تعلوها طبقات أربع لنام الطلاب. ونصبت على الباب لوحة "معهد الدراسات الإسلامية" والقرب منها لافتة "شباب جمعية البر والإحسان"، وكنت منهم. وكثيراً ما يختلط الطلاب من أفريقيين ولبنانيين وإيرانيين مع شباب الجمعية بتشجيع ورعاية الإمام السيد موسى الصدر.

وتأزمت الأوضاع في أواسط السبعينات، وهي من الزمان الذي لا أنساه، ولا أحب ذكره. وتفرق الطلبة، وتفرق شباب الجمعية، ولم أعد أرّ من الطلبة أحداً إلى أن أطل علينا فتى كان يلفتنا جديته الهادئة بنظراته السميكتين بأبهى ما تكون الإطلاات.

وكم يضاف زماننا نحن مع أزمنة آخرين وإذا هي جزء من زماننا، ولها صورة وصل، فالمكان هو لزمان متعشق به زماني، إذ يحمل رسمياً اسم السيد عبد الحسين شرف الدين، جدي، وهو الواصل بي إلى التراث الأنور. وكذا التراث والتاريخ أمكنة وحين لوصل. ولكن المهم أن نحسن فهم وشوشات الأمكنة وأصداء الخطوات و اختلاجات الأزمنة لنحسن وصلاً.. هو حياة أمة.

ذهبت بي دعوة الجامعة الإسلامية الكريمة هذا المنحى الوجداني، كأني أستعدّ نفسياً وذهنياً للإشكاليات الصعبة التي تتناسل من عنوان الندوة، ومحاولاً إنتاج إسهام عملي وأكاديمي يُشكّل إضافةً - وإن متواضعةً - على مسيرة التصدي للبطالة والهجرة وغيرهما.

وفي جولة سريعة للذهن على أبعاد الموضوع، تفرض بعض الأسئلة ذاتها بقوة:

- هل لا يزال سوق العمل هو الحَكَم الصالح على جودة التعليم العالي؟ أم أن ديمومة الحضارة هي المحك، بعد أن فرضت التنمية المستدامة (ومندرجاتها من تحديات البيئة ومخاطر التغير المناخي) ذاتها على أجندات الشعوب والأمم؟
- في حال محدودية الإمكانيات والموارد المالية، هل نعطي الأولوية في توظيفها للتركيز على نخبة المبدعين ليكونوا لاحقاً رواد النمو والنهضة، أم نوزعها على عموم الناس عملاً بمبدأ التعلم للجميع (class or mass)؟ أي هل نؤجل العدالة الاجتماعية لما بعد النمو الاقتصادي وهل تتحمل بعض الدول كلبنان مثلاً هذا التأجيل، حيث الاجتماع يطغى على الاقتصاد لاعتبارات الطائفية والتعدد والمواطنة والكيان؟
- هل لنا - كورثة حضارة وتاريخ عربي إسلامي- حصّة في إنتاج معرفة جديدة، أم أننا نستهلك - بمعنى نحور ونتداول ونوزع- المنتجات المعرفية للآخرين؟ ومتى يرتقي البحث العلمي ليزاحم التدريس الكلاسيكي في مناهج واهتمامات وأولويات جامعاتنا ومعاهدنا؟
- وبعد أن انفجرت المعرفة وتمظهرت في آلاف التخصصات العلمية والتطبيقية، كيف لنا حجز قاطرتنا في الركب؟ وما المستطاع لتأهيل متخصصين في المجالات المختلفة على أن يجمع بينهم حزمة ما يسمى بمهارات التفاعل (soft skills) والتي تتيح لهم التواصل مع أترابهم والعمل ضمن فريق والإمام بما يدور حولهم، أو في هذا الكون؟

تنطلق بنا هذه الأسئلة - وهناك غيرها بالطبع- من الوجود مروراً بالسياسة والاجتماع وصولاً إلى المعرفة وتجلياتها أو موجباتها العملية. ولا أزعم الإحاطة بكلّ هذه الأبعاد في ندوة واحدة، بل أحاول رسم الإطار الكلي لأظهر من خلاله خطوط التقاطع والتشابك بين مفردات عنوان يبدو للوهلة الأولى واضحاً ومحددًا، إلا أنه شائك ومعقد فعلاً.

تنطلق هذه المداخلة من معضلة التوفيق بين النمو الاقتصادي وما يولّده من فرص عمل من ناحية، وبين المحددات البيئية والمناخية التي تهدد فرص الأجيال القادمة بل نوعية الحياة المعاصرة على الكوكب. والصيغة الفضلى إزاء ذلك هي التناغم (synergy) بين القطاعين العام والخاص. يلي ذلك جولة رقمية على الوقائع العربية واللبنانية، والتي تفسر- ضمن غيرها من العوامل - كوامن التوتر والانفجار في غير مكان. يلي ذلك، عرض لمفهومنا لبناء القدرات البشرية والمؤسسية ودور التعليم العالي في نسج مقومات الحلّ، مع تعريج على تبعات تحوّل لبنان إلى بلد نفطي. ونستخلص من مصفوفة المخاطر والتحديات المعاصرة

تصوراً للدور المرتجى للتعليم العالي ولمراكز الأبحاث والتطوير بصرف النظر عن القطاع الذي تنتمي إليه.

يأتي توقيت الندوة بموضوعها في لحظة مناسبة، أو ربما حرجة. هي اللحظة التي عانى فيها الاقتصاد العالمي الأمرين بسبب تسخيره لخدمة المال. وما نزال منهمكين- هنا أو هناك - في إطفاء نيران الأزمة المالية العالمية التي لفحت بلهيبها قطاعات اقتصادية عريضة، والتهمت ملايين فرص العمل. وهي اللحظة التي اجتاحت فيها الاضطرابات معظم البلدان العربية واتخذت منحي أقل ما يقال فيها أنها ضبابية، تزعزع الآمال، وتضع ملايين الشباب اليائسين في مواجهة حائطٍ من الإحباط والجزع. وحيث أن جناح لبنان المهاجر يخفق مستدعياً من تبقى منّا هنا، فأزمات وظروف المنطقة والعالم تؤثر وتعني الشباب الباحث دوماً عن فرصة العمل والعيش الكريم.

III. التنمية والملاعبون

بعد أقل من عشرين يوماً، ينعقد مؤتمر الـ Rio+20 الذي تنظمه الأمم المتحدة لمراجعة أولويات التنمية على المستوى العالمي. الموضوعان الرئيسان المطروحان على طاولة البحث هما الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وكان مفهوم التنمية قد أعيد النظر به منذ عقدين أو يزيد، وتم إدخال المكوّن البشري بعداً أساسياً فيه، مع ما يشتمل عليه ذلك من مفردات توسيع الخيارات وممارسة الحريات والمساءلة والحكم الصالح.

في الوقت الذي يتوق العالم إلى التفرّغ للاقتصاد الأخضر وأجيال الغد ومستقبل الكوكب الأزرق، تبين أنه ما يزال يستند إلى حائطٍ رخو... فمشكلة الفقر تفاقمت ليس فقط في البلدان الفقيرة تقليدياً، بل أيضاً بدأت جيوبه تنتشر- في ضواحي المدن الصناعية العريقة وفي أزقتها... وتبين أن النمو الاقتصادي عاد ليشكّل أولوية ملحة، وذلك بكل ما يحويه من خلق لفرص العمل على أن يتلائم مع توزيع عادل للموارد وتمكين للمجموعات الضعيفة. هذا التحديّ أكبر من أن يتصدّى له طرف بعينه. فما الآلية المقترحة؟

أثبتت تجارب العديد من الأمم أن عجلة النمو الاقتصادي تدور بزخم من مبادرات القطاع الخاص. وفي عالمنا العربي المئات بل الآلاف من التجارب الناجحة، تجارب أولئك الذين زواجوا بين نجاح أعمالهم لناحية توليد القيمة المضافة، وبين مسؤولياتهم الاجتماعية لناحية أعمالهم الخيرية وإسهاماتهم في تنمية مجتمعاتهم. للقطاع الخاص مصلحة أكيدة في التنمية وفي تمكين الناس: موارد بشرية مدربة تؤدي إلى زيادة الأرباح والانتاجية، تحسن القدرة الشرائية، تعزز الرفاهية والطلب على السلع والخدمات.. وهكذا دواليك. فالمسؤولية

الاجتماعية لأصحاب المال والأعمال لم تعد مجرد ترف أو خيار يمكنهم أو لا يمكنهم تبنيه، بل أصبحت شرطاً ضرورياً لنمو أعمالهم ونجاح مشاريعهم على المدى الطويل.

لا يتحرك القطاع الخاص في فراغ، فهو بحاجة إلى إطار ناظم لتشابك المصالح وإدارة المخاطر، وما يترتب على ذلك من ضرورة توفير مظلات الحماية الاجتماعية التي ما تزال الدولة حاضنها الأكثر موثوقية. إلا أن حكومات المنطقة في وضع لا تحسد عليه. فهي تتعرض لنقد مريع بسبب إخفاقات سياساتها في بلوغ الرفاهية وفي ضمان الكرامة الإنسانية، ونجدها اليوم في رحي إثبات الشرعية تتن بين مطرقة المطالب الشعبية المرتبطة بحاجاتهم الحياتية والمدنية، وسندان الوفاء بالمديونية والتصحيح الهيكلي والخصخصة. الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف دور الدولة في التشريع والمساءلة وإلى اهتزاز علاقتها التعاقدية المدنية بمواطنيها.

هناك لاعبون آخرون أحدهم، القطاع الأكاديمي، وسنفرد لهذا مساحة خاصة لاحقاً. إنما دعونا نستذكر الإشارتين الوارديتين في المقدمة حول المكان والزمان. فهل المكان العربي ملائم لاستخدام الآلية المبينة أعلاه؟ وهل الزمان زمان اقتصاد أخضر ودولة رعاية ورفاه، أم أنه زمان قبائل وتناحر؟ زمان "الـ أكون أو لا أكون؟" تحتاج المسألة إلى المزيد من التعمق.

IV. الأزمة بالأرقام: ملامح ومضاعفات

أين أنفقنا أموالنا؟ أكثر دولة في العالم إنفاقاً على الأبحاث والتطوير قياساً بدخلها القومي، وقبل السويد وفنلندا واليابان، يأتي الكيان الإسرائيلي (٤,٥٣%)! وهذا يوازي ٩٠ ضعفاً نسبة الإنفاق في السعودية؛ والتي تخصص للأبحاث والتطوير ما يعادل ٠,٥% من دخلها القومي، أما في مصر، فالنسبة هي ٠,٢٣%؛

وماذا يفعل الشباب؟ إذا كانت معدلات البطالة في العالم العربي في حدود ١٠,٣% على عموم السكان (٣٧% في غزة، و١٨% في كل من السودان والعراق والضفة الغربية)، أما عند الشباب (الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة)، فإن معدّل البطالة يصل إلى ٥٣% في الجزائر، و٤٣% في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٢% في لبنان^١. نلاحظ أن الاحتجاجات التي اجتاحت الساحات في القاهرة وتونس وغيرها تتألف أساساً من الشباب الذين ضاقت بهم سبل العيش في الريف، فهجروه بحثاً عن فسحة أمل في المدينة. تعلّموا واكتشفوا أن الشهادة الجامعية هي غير كافية لأنها- أي الشهادة- لم تصلح تذكراً عبور إلى جنة العمل والبحبوحة والأمان. وننوه مبكراً إلى أن نسبة العاطلين عن العمل بين الشباب الجامعي في لبنان هي أعلى من النسبة العامة للبطالة.

مزيداً من الأرقام اللبنانية: يفيد تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى أن ثلثي سكان لبنان قادرون على العمل، وإلى أن الثلث فقط يعملون^١ (حوالي ١,٢ مليون) يضاف إليهم قرابة المليون عامل أجنبي، وهي أرقام قريبة من دراسة أحوال المعيشة والتي ذكرت أن ٤٠% من عمر ١٥ سنة وما فوق، هي نسبة العاملين من مجمل السكان المقيمين من نفس الفئة العمرية. مع فجوة كبيرة بين الجنسين حيث أن نسبة العاملين عند الذكور هي ٦٩,٢%، ولا تتعدى عند الإناث ٢٠,٤%^٢. من جانب آخر، تؤدي الاختلالات المنطقية إلى موجات نزوح داخلي تمهيداً للهجرة نحو الخارج. يرسل المغتربون ما يكاد يصل إلى ٧ مليار دولار سنوياً أي ما يقارب ٢٢% من الناتج المحلي. كما ساهمت السياحة (مثلاً عام ٢٠٠٩ بـ ٩,٣% من الناتج المحلي^٣ ووفرت نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل، وتتضاعف هذه الأرقام فيما لو احتسبنا الآثار غير المباشرة.

بالتأمل في المعطيات المبينة، ورغم التحسن المضطرب في نسب النمو، وانخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي^٤، ورغم الاجتياز السلس للازمة المالية العالمية والتي دفعت بالكثير من دول العالم إلى البحث في إمكانية الاستفادة من الأداء اللبناني، كما ثبتت موقع لبنان كملاذ للثروات من أبناء دول الجوار ومن المغتربين.. رغم كل المؤشرات الإيجابية، هناك مضاعفات عميقة واختلالات بنيوية لا بد من مواجهتها، سيّما وأنها أمور تتصل إما بأسواق العمل في ظل الأوضاع الراهنة أو ببناء القدرات البشرية، قطبي المعادلة التي يتصدى لها هذا المؤتمر.

في لبنان وحسب دراسة البنك الدولي بالتعاون مع وزارة العمل MILES، على الاقتصاد اللبناني أن يوفر ١٩ ألف فرصة عمل سنوياً أي ٥ أضعاف ما يوفره حالياً وهو فقط ٣٤٠٠ فرصة. وعند الغوص في التفاصيل، سنعثر على مؤشرات أكثر إيلاًماً، منها ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل ضمن خريجي الجامعة (١٤% للرجال و١٨% للنساء)، ونصف القوى العاملة تقريباً يتركزون في أعمال ذات قيمة إنتاجية متدنية كالبيع بالجملة وصيانة الآليات وخدمات الأكل، في حين يعمل ٤,٩% فقط في المعلوماتية والتأمين والمصارف والنشاطات العلمية^٥.

مضاعفات الأرقام لبنانياً: معلومٌ للجميع أن الحركة الاقتصادية في لبنان ترتكز بقوة على السياحة، ثم على حركة المغتربين بأموالهم وأجسادهم، على العمالة الوافدة، وعلى الودائع العربية أخيراً. وهي بمجملها عناصر أو عوامل خارجية لا تخضع لسيطرة أو إرادة

^١ وصل مبلغ التحويلات إلى ٨,٤ مليار دولار عام ٢٠١٢ حسب تقديرات البنك الدولي

Remittance data, Development Prospect Group, World Bank, 2011

^٢ بلغت حصة قطاع المطاعم والفنادق في الناتج المحلي ٣,٢% عام ٢٠٠٩،

IMF staff calculation based on "Economic Accounts of Lebanon for 1007-2007, 2008 and 2009

^٣ بلغت النسبة ١٣٤% عام ٢٠١١، و١٤٧% عام ٢٠٠٩ بعد أن كان ١٦٨% عام ٢٠٠٧

www.gfmag.com/gdp-data-country-reports/235-lebanon-gdp-country-report

الداخل اللبناني. إضافةً إلى أنها مشروطة بأوضاع أمنية وسياسية مريحة، وهذا ما لا يتوافر حالياً.

يؤدي الدفع المالي باتجاه لبنان إلى تحفيز النمو، وبما أن مناطق وقطاعات معينة (السياحة في بيروت وجوارها) تحتكر هذه النمو، فإنه نمو انتقائي لناحية المستفيدين منه ويدفع بالمزيد من الشباب نحو هجرة أريافهم للعمل في الوظائف الخدمية البسيطة مع ثبات نسبي في الأجور. الأموال المتدفقة لتغذية الاستهلاك تدفع بالأسعار صعوداً (المساكن، الغذاء، إلخ)، مما يجعل الحياة باهظة التكاليف ويؤدي بالشباب المؤهل للهجرة نحو الخارج طلباً للمال وفرصة الحياة الكريمة؛ ومن جانب آخر، يؤدي ثبات الأجور إلى إحلال العمالة الوافدة في النشاطات الأكثر ازدهاراً مثل البناء والنقل والمطاعم والخدمات المنزلية، وذلك للتخفيف من أعباء الضمان والطبابة والتقديمات على أنواها. وحيث أننا نتحدث عن نحو مليون وافد^٤ (أي ١ إلى ٤ من مجمل السكان) فإن مضامين ديمغرافية واجتماعية وإنسانية خطيرة تترتب على المسار الحالي لحركة الناس والأموال.

صحيح أن واضعي السياسات والمستثمرين والمشرعين، كما العاملين في شبكات الحماية والقيمين عليها، هم جميعاً بشر، بل هم موارد يمكن تنميتها أو الضغط عليها باتجاه نحت بيئة مؤاتية للباحثين عن عمل... إلا أن الأصح، ولنقل الطريق الأقصر- إلى الحلّ يتمثل في الجامعات، وامتداداتها من مراكز البحوث ومعاهد الإعداد والتطوير. هنا تكمن بارقة الأمل في تشكيل المهارات البشرية الملائمة، وفي استتبات الحداثق اليانعة أذهاناً تسائل ذاتها دوماً عن الأفضل، وتسعى إليه.

٧. فماذا بوسع التعليم العالي أن يفعل؟

يتبين معنا أن جذور المشكلة تجد تربتها الخصبة في ميدان الطلب، أي في السوق وشروطه وسياساته وبنيته الاقتصادية. فماذا عن ميدان العرض، عن التعليم عموماً والتعليم العالي تحديداً؟

^٤ تفاوتت التقديرات بشأن أعداد الوافدين واللاجئين في لبنان، ويمكن الركون إلى رقم المليون كأكثر التقديرات قرباً من الواقع:

٣٣٣ ألف شخص من اللاجئين وطالبي حق اللجوء، ويضم العدد نحو ٥٠ ألف عراقي

www.unhcr.org/refworld/country,,USCRI,,IR

٢٠٠ ألف من العاملين في المنازل، أغليبتهم من النساء، ومن جنسيات مختلفة

www.ohchr.org/en/newssevents/pages/un

٤٠٠ ألف من السوريين، علماً بأن التقديرات بشأن هؤلاء تختلف بين مصدر وآخر، ومن وقت لآخر

www.unhcr.org/refworld/country,,IRBC,,SYR

70 ألفاً من جنسيات أخرى (مصرية، سودانية، إلخ).

لو حاولنا توصيف ماهية الإنسان وما يفعله، نلاحظ أنه يتواصل ويتعاطف ويتألم ويسامح ويثق ويؤمن ويتعاون ويحب ويقرر ويأمل وينجز، وقبل كل هذا وذاك، الإنسان يتعلم. كل الناس لديهم مثل هذه القدرات، وإن بدرجات متفاوتة. بفضل قابلية التعلم، يمكن لأحدهم أن يشحذ هذه القدرة أو تلك، فيكون إنساناً حالماً أو مؤمناً أو واثقاً أو قائداً، إلخ. قدرتنا على التعلم تسمح لنا باكتساب المعرفة، ننقل معارفنا من المجرّد إلى الواقع المعاش فإذا هي مهارة، نتمايز فيما نحن فاعلون، فإذا الكائن صنيع منجزاته وأفعاله.

قبل انتقالنا للجزء التالي، أذكر بأن بناء القدرات يتجاوز التدريب على مهارة بعينها، وهو بالتأكيد أكثر من نقل معلومة أو جمع بيانات أو تحليل جدول أو استذكار تجربة، أو غيره من المكتسبات التي تمرست بها الجامعات والمعاهد. بناء القدرات يعني توفير العناصر التي تتيح الفعالية والمرونة في التفاعل الإيجابي مع حاجات الناس سريعة التغيير. ينطبق ذلك على مشروع محدد أو برنامج كما ينطبق على بناء الوطن أو على التغيير المجتمعي. وبينما نجد أن تطوير البنية التحتية لبلد ما، يؤدي إلى بناء القدرات الاقتصادية للمجتمع، نلاحظ أن القدرة المؤسسية (Institutional Capacity) هي المؤشر الحقيقي لإمكانية تحويل الراسمال المادي إلى رأسمال بشري ومجتمعي. هي - بتعبير آخر - ثقافة التعاون والفعالية، كونها تشمل النظم والأعراف والقوانين والإجراءات المتوافق على اتباعها لتحقيق غايات المجتمع وتطلعاته.

ولأننا في بلد سلعته بنوه بعد أن تخصص في إنتاج المهاجرين، فلا مناص من التجوال بين ظروف المصدر وظروف المقصد. وبمعزل عن أية اهتمامات سياسية أو دينية أو قومية، فإن المبحث هنا هو مبحث تقني بحت. وإذا كان مسلماً به أن لبنان سيبقى لعقود قادمة يؤهل كوادر بشرية للعمل في البلدان العربية والأفريقية، فإن أضعف الإيمان أن نتعمق في دراسة أحوال هذه البلدان وتقصي سيناريوهات أوضاعها، طالما نحن مكرهون على إيفاد أبنائنا إليها. نحن -إذن- على صلة بأرياف المنطقة لأننا نازحون إليها في الاقتصاد، ولأنها مستوطنة فينا في الثقافة والموروث والعقائد. لذا، لا بأس من التنبيه إلى خصوصية الريف وما يطرحه من تحديات يجدر التحسب لها عند رسم السياسات واتخاذ القرارات لا سيما تلك المتعلقة بالتعلم.

أقول ذلك لأشير إلى أن الزمن الاقتصادي-التكنولوجي أسرع بكثير من الزمن الاجتماعي-الثقافي؛ والفجوة أكثر اتساعاً في السياق الريفي. يكمن السبب في أن التكنولوجيا تغري مستخدميها بالتهام الأخضر واليابس، دون أن تتيح هضم المدخلات، واستيعاب المحتوى والمضاعفات. وهذا ما تأكد في فعالية وسائط الاتصال الاجتماعي في تحريك الشباب العربي وقلب الواقع رأساً على عقب دونما التفات إلى البدائل أو التحقيق من وجود مشروع للمستقبل أو تبلور دستور لضبط الأمور.

ومن بعض التفاصيل، أن معظم الحكومات العربية تسارع إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كما الارتباط في اتفاقيات بنية ودولية تلتزم بموجبها بكثير من المعايير والشروط ذات العلاقة بالمواصفات القياسية والجودة وغيرها، في مجالات الخدمات والصناعة، كما في المنتجات الغذائية والريفية. يحدث ذلك على المستوى الفوقي (Suprastructure) في حين أن جماهير المزارعين وصغار المنتجين والريفيين تجهد في محاولة إدراك تلك المتغيرات وفي التكيف مع متطلباتها وتأهيل العاملين على مراعاتها.

نفطنا والعمل! ماذا لو إنجس النفط من بحرنا؟ عالمياً، يواجه قطاع النفط فجوة معرفية في الموارد البشرية المتاحة، إذ أن الجيل المهم عددياً يحال على التقاعد في معظم دول العالم مع صعوبة في العثور على عناصر إحلال في الوقت المناسب لتشغيل التجهيزات القديمة في حقول الاستخراج ومعامل التكرير.. والتي تواجه نقصاً حاداً في المهندسين والتقنيين المؤهلين لتشغيلها. والخريجون الجدد مؤهلون لتشغيل تكنولوجيات حديثة في الوقت الذي لم تتطور توازياً استراتيجيات الموارد البشرية خلال العقدين الأخيرين رغم تغير الاستراتيجيات على مستوى القطاع أو المنظمة أو الشركة (Corporate Strategy).

تلجأ الشركات الغربية إلى إجراءات مختلفة منها تحسين الانتاجية، الضم والاندماج، واللجوء إلى استئجار القوى البشرية (Outsourcing). وإذا كان لبنان بصدد إنشاء شركة وطنية لإدارة موارده من النفط والغاز، فإن هامش اللجوء إلى تلك الاجراءات سيكون ضيقاً جداً. عليه، فإن الوقت مناسب جداً لاستحداث مناهج وكليات تعنى بإعداد الكوادر والخبرات الملائمة، وذلك للتخفيف من مخاطر الاعتماد على الموارد البشرية الأجنبية. علماً بأن استقطاب هكذا موارد أجنبية ينطوي على مجازفات وتبعات لا أول لها ولا آخر، ومن ضمنها:

- ارتفاع كلفة الانتاج؛
 - ضرورة الاستثمار في مرافق الإسكان والتعليم والصحة والنقل ، بينما لبنان مختنق بقاطنيه وزائريه من المغتربين والسياح (على قلتهم هذه الأيام)، وما يتسببون به من ضغط على مرافق الخدمات والسير، وعلى البيئة؛
 - مفاومة التحديات الديمغرافية والإخلال بالتركيبة السكانية سيما إذا استمرت هجرة اللبنانيين نحو الخارج، وهي هجرة لن يحد منها دخول لبنان في نادي النفط لأن المؤهلات البشرية المهاجرة معدة بغالبيتها للعمل في مجالات غير ذات صلة بالصناعة النفطية.
- بعد هذا الاستعراض المطوّل لظروف العمل وأسواقه، لا بدّ من تلخيص التحديات والمخاطر بجدول مقتضب. في العمود الأخير، تظهر طبيعة المهارات والمعارف التي تتوقع أن ينمو عليها الطلب في العقدين القادمين.

٧١. مصفوفة التحديات المعاصرة^٥

التبعات: مجالات النمو في طلب العمل	تصنيف المخاطر والتحديات		
خبراء بيئيون، أطباء،	هواء نظيف	تحديات بيئية	مستويات المخاطر/التحديات
كيميائيون، أخصائيو هيدروليك، مهندسون لتحلية المياه وتنقيتها	ماء نظيف وكافي		
الباحثون والمهندسون في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، إلخ	طاقة متجددة وغير ملوثة		
الوسطاء، منظمو الأعمال، المصرفيون، المترجمون	الاعتماد المتبادل بين المجموعات البشرية	تحديات اجتماعية- نفسية	
رجال الدين، علماء الاجتماع والنفس، الدبلوماسيون	مسألة الهوية الثقافية		
الإعلاميون، المعالجون النفسيون	أثر الوسائط في الاتصال بين البشر		
خبراء الاجتماع والنفس، العاملون الاجتماعيون	حل النزاعات وبناء السلام	تحديات تكنولوجية	
الباحثون، المدربون،	التكيف مع سرعة التغيير		
المطورون، القانونيون	ردم الفجوة الرقمية		
مدربون، خبراء معلوماتية	بناء المهارات الملائمة		

لدى كل واحد منّا ثلاثة مستويات من الاهتمام: دخول سوق العمل، البقاء فيه، وتحسين ظروف العمل وما يرتبط بها من نوعية الحياة. والحريص على أن يكون فاعلاً في مجتمع المستقبل، هو ذاك الذي يحوز القدرة على التفاعل مع مستقبل المجتمع. هو مستقبل تجلّي مفرداته بمنطق المصفوفة عينها، كالتالي:

المجال	خصال ومزايا بناء الغد	العوائد المرتجاة
بيئياً	بعد النظر	الرخاء المستدام
في الثقافة والمجتمع	التواصل والتفاعل	الطمأنينة والعدالة الاجتماعية
وفي التكنولوجيا والاقتصاد	الابتكار والتمايز	الكفاءة والفعالية

^٥ اقتبست هذه المصفوفة عن أوراق غير منشورة أنتجها مكتب الدراسات والتطوير في مؤسسات الإمام الصدر (من محفوظات المكتب).

لو نقلنا هذه الاهتمامات من المستوى الفردي إلى المستوى العام، أمكننا قراءة المعايير التالية:

- ١- تعزيز فرص العمل؛ (إمكانية الدخول إلى السوق)
- ٢- على أن تكون أعمالاً وُلّدت لقيمة مضافة حقيقية؛ (إمكانية البقاء في السوق عبر سلامة الاقتصاد ونموه)
- ٣- وأن تكون أعمالاً حاميةً للبيئة الطبيعية، ومعززة لمناعتها وديمومتها. (التنعم بعوائد الوجود في سوق العمل، على هيئة منافع وإحساس بالصحة والأمان والكرامة وضمن مستقبل الأبناء).

لا بأس من التذكير بأن العوامل المحددة لسوق العمل وفرصه تتجاوز أحياناً - بل وغالباً - قدرات المعاهد والجامعات؛ سأذكرها بإيجاز شديد:

- السياسات الماكرو-اقتصادية؛
- المناخ الاستثماري بما فيه واقع البنية الأساسية؛
- التشريعات المتعلقة بالعمل؛
- شبكات الحماية الاجتماعية؛
- نظم التعليم وبناء المهارات والقدرات.

تعمدت أن أستاخر المهارات والكفاءات لا للتقليل من أهميتها، بل للتركيز على الممكن والمستطاع. أو ربما لتسليط الضوء على ما أنا منحاز تلقائياً إليه وعنيت به الموارد البشرية. في مقاربات التنمية والتغيير الاجتماعي، ثمّة مسلّمة أساسية قوامها انخراط الشركاء الاجتماعيين في تحديد الاحتياجات وفي تصميم البرامج وتنفيذها، وصولاً إلى صياغة السياسات الآيلة إلى تعزيز فرص الناس في العمل الكريم وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتيح انخراط الشركاء لكل مساهم أن يكون شريكاً متعلماً يدلي بخبراته ومعرفته وتطلعاته، ويضطلع بعدد من المهام الفاعلة إفرادياً وضمن فريق العمل. هناك طبعاً مجموعة المبادئ والمعاهدات والمعايير الدولية ذات العلاقة، وفي مقدّمها مفهوم العمل اللائق كما تبناه منظمة العمل الدولية، وأهداف الألفية للتنمية، والمعايير القياسية العالمية (ISO 9000 , 14000 & 18000). وهي المواد المرجعية المفيد استشارتها لبناء القدرات البشرية.

وعدتكم سابقاً بمساحة خاصة لقطاع التعليم العالي والأبحاث والتطوير ودوره كلاعب تموي وتغييري. وهو طرف متمايز عن بقية مكونات المجتمع المدني، وذلك لأن التعلّم والتأهيل والابتكار هو السبيل الموثوق للبقاء في حلبة الفعل والتنافس وتحقيق الذات والكرامة. سيّما وأن إحداث قيمة مضافة يعتمد بوتيرة متزايدة على الذكاء والمنهجية العلمية.

تكمّن الميزة التنافسية لقطاع التعليم العالي^{vi} (..والتأهيل التقني العالي) في:

١- **مجال التطوير:** عبر تحديث التخصصات وبرامجها بما يتناسب وآخر المبتكرات التكنولوجية، إنشاء المراكز البحثية والمختبرات، المساهمة في وضع المعايير ومنح البراءات والشهادات؛

٢- **مجال التأطير:** بتنظيم المنتديات وورش العمل المتخصصة، واستضافة بيوتات الصناعة والإنتاج لمناقشتهم في آخر ما توصل إليه الفن الإنتاجي، ولمبادلة خبراتهم والتعرّف على احتياجاتهم وتوقعاتهم بخصوص الأعداد والكفاءات المرغوبة وتوجهات السوق؛

٣- وفي **حضانة المواهب (Excellence Incubator):** باكتشاف المبدعين والمتفوقين وتوفير البيئة المناسبة لتمايزهم وإطلاق طاقاتهم إلى حدودها القصوى.

تمثل خلاصتي في استبقاء ثلاثة محاور يكتمل بها عقد التعزيز المتواصل للمهارات البشرية:

- نعم للتكامل مع السوق الاقتصادي الوطني والإقليمي؛
- يقتضي مشروع بناء المهارات البشرية بناءً موازياً للرأسمال الاجتماعي؛
- غائية المسعى أن تتعزز الحريات الفردية وتزدهر الكرامة الإنسانية.

لن أفوّت التوقف عند بعد جوهرى وحساس في رسالة التعليم الجامعي - لا سيما التعليم المستمر- وصلته بالأمن الاجتماعي. ينجم عن الأزمات الأخيرة والمعاصرة، الملايين من حالات الإقصاء الاجتماعي، بدءاً بالإعاقات وانعدام القدرة على الحركة والتنقل، مروراً بالمستبعدين عن سوق العمل، إلى المتقاعدين والمتقدمين في السن في غياب ضمانات الشيخوخة وانعدام البيئة الصديقة بالعجزة والمسنين، ووصولاً إلى الأقليات الإثنية والعقائدية والمهاجرين. وهذه الأخيرة مشكلة مركبة في لبنان، فمعظم المهاجرين إلى

الخليج وأفريقيا هم من الشباب الذكور ممن يتركون خلفهم عائلات تعيلها الأم. بالمقابل، هناك عدة مئات من آلاف العاملات العازبات في المنازل، مثلها من العمال الذكور في قطاعات البناء والتنظيف. جميع هذه الفئات تقع ضمن دوامة العزلة والإقصاء الاجتماعي مع ما يترتب على ذلك من مخاطر وتوترات لا تحمد عقباه.

وبالمنظور الإنساني- الحضاري ذاته، دعوتي إليكم هي أن نوسّع رؤيتنا لرسالة التعلم العالي حتى تشمل التربية على مفاهيم المواطنة والكرامة والحرية. وأن يتم تطريزها في نسيج المهارات والمعارف الأساسية سواء كانت طباً أو هندسة أو معلوماتية أو كيمياء. هي دعوة مغالية في طمعها، إلا أنها ملحة وضرورية. فإذا اقتصر- تركيزنا على فرص العمل بدوافع الاقتصاد دون صيانة الجوانب الحقوقية والإنسانية.. نعيد انتاج فورة الستينيات من القرن الماضي، وما صاحبها من أحزمة بؤس وظلم سرعان ما حطم الهيكل الاقتصادي على رؤوس الجميع.

ولأن الزمن زمن التحولات العربية، أنوّه إلى أن التحوّل نحو الديمقراطية الصحيحة الشاملة عملية طويلة ومعقدة ومتداخلة، فإلى الحرية هناك بُعد الطمأنينة. الحرية والطمأنينة صنوان لا يتحقق أحدهما دون الآخر. الطمأنينة على العمل والدخل والصحة والأمن وفرص تحقيق الذات، وهي شروط تنمية تتصل مباشرة بكرامة الإنسان ومتلازمة مع الحريات السياسية والمدنية. إذ لا معنى للحرية بدون الإحساس بالطمأنينة. الدعوة ملحة إلى نحت سياسات اجتماعية واقتصادية متكاملة تحفظ حق الإنسان في الأمن الغذائي والصحي والوظيفي، وتزرع فيه قيم المشاركة والحوار والالتزام.

وشكراً.

قائمة المراجع

ⁱ www.nationmaster.com

ⁱⁱ Youth Employment in the MENA Region: A situational Assessment, The World Bank, 2005

ⁱⁱⁱ http://www.rebuildlebanon.gov.lb/images_Browse/LOstudyhighlightslabor.doc

^{iv} المسح العنقودي متعدد المؤشرات، الدورة الثالثة، ٢٠٠٩ (إدارة الإحصاء المركزي واليونيسيف)

^v The MILES Program in Lebanon, a document dated August 25th, 2011 entitled "LEBANON:GOOD JOBS NEEDED".

^{vi} رائد شرف الدين، "تنمية ثقافة الجودة: أساس النجاح"، المؤتمر العام الأول للجمعية اللبنانية للجودة لLSQ، بيت الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠٠٦

إضافة إلى ما ورد في متن النص وإلى المواقع الالكترونية المبينة في الهوامش، تمت استشارة الأوراق والبحوث التالية:

- 1- Higher Education in Lebanon, TEMPUS, European commission,
- 2- Financing and Political Economy of Higher Education in Lebanon, Charbel Nahas, Economic Research forum, 2009
- 3- Higher Education in the Arab States, By Munir Bashshur, UNESCO Regional Office, 2004
- 4- Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment, The World Bank 2005